

Distr.
GENERAL

A/RES/54/101
17 January 2000

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والخمسون
البند ١٥٢ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناءً على تقرير اللجنة السادسة (A/54/607)]

١٠١/٥٤ - اتفاقية حصانات الدول وممتلكاتها من الولاية القضائية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٩٨/٥٣ المؤرخ ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨،

وقد نظرت في تقرير الفريق العامل المعني بحصانات الدول وممتلكاتها من الولاية القضائية والتابع للجنة القانون الدولي، المرفق بتقرير اللجنة عن أعمال دورتها الحادية والخمسين^(١)،

وقد نظرت أيضاً في التقرير المقدم إلى اللجنة السادسة من رئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجنة والمنشأ بموجب القرار ٩٨/٥٣^(٢)،

وقد نظرت كذلك في تقرير الأمين العام^(٣)،

١ - تحيط علماً مع التقدير بتقرير الفريق العامل المعني بحصانات الدول وممتلكاتها من الولاية القضائية والتابع للجنة القانون الدولي، المرفق بتقرير اللجنة عن أعمال دورتها الحادية والخمسين^(١)؛

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الرابعة والخمسون، الملحق رقم ١٠ والتصويبان A/54/10 و Corr.1 و (2).

(٢) انظر A/C.6/54/L.12؛ انظر أيضاً: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الرابعة والخمسون، اللجنة السادسة، الجلسة ٣٠ (A/C.6/54/SR.30)، والتصويب.

(٣) A/54/266.

٢ - تحت الدول التي لم تقدم بعد إلى الأمين العام تعليقاتها وفقا لقرار الجمعية العامة ٦١/٤٩ المؤرخ ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤، على القيام بذلك، وتدعو الدول أيضا إلى أن تقدم خطيا إلى الأمين العام تعليقاتها عن تقرير الفريق العامل^(٤) في موعد أقصاه ١ آب/أغسطس ٢٠٠٠؛

٣ - تقرر أن يواصل الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجنة السادسة والمنشأ بموجب القرار ٩٨/٥٣ أعماله في الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة للنظر في الشكل الذي ستكون عليه مشاريع المواد المتصلة بحصانات الدول وممتلكاتها من الولاية القضائية، التي اعتمدتها لجنة القانون الدولي في دورتها الثالثة والأربعين^(٤)، وفي المسائل المعلقة المتصلة بهذه المواد؛

٤ - تقرر أيضا أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة والخمسين البند المعنون "اتفاقية حصانات الدول وممتلكاتها من الولاية القضائية".

الجلسة العامة ٧٦

٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩

(٤) حولية لجنة القانون الدولي، ١٩٩١، المجلد الثاني، الجزء الثاني (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع (A.93.V.9 (Part 2)، الوثيقة A/46/10، الفصل الثاني، الفقرة ٢٨.